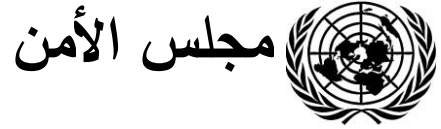


Distr.: General
28 February 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 26 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى جلسة مجلس الأمن 8950 المعقودة يوم 19 كانون الثاني/يناير 2022 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وستتشر مداخلات المشاركين الذين حضروا شخصيا في وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (S/PV.8950).

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس في الجلسة 8950، قدمت الوفود التالية بيانات مكتوبة، يتضمن مرفق هذه الرسالة نسخا منها: أذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) وجمهورية كوريا والعراق وقطر وكوستاريكا ولبنان ومصر والنيجر. وستصدر هذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن وفقا للإجراءات المبينة في الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن بتاريخ 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وسترد إشارة مرجعية إلى الوثيقة الرسمية في محضر الجلسة (S/PV.8950).

(توقيع) مونا يول
رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز البالغ عددها 120 دولة.

وأود في البداية أن أهنيء النرويج على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لحركة بلدان عدم الانحياز لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين، التي شكلت تاريخياً مسألة مثيرة للقلق وذات أهمية حيوية للحركة، وتظل من أقدم البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

خلال المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في منتصف المدة عبر شبكة الإنترنت يومي 13 و 14 تموز/يوليه 2021، تحت عنوان "حركة بلدان عدم الانحياز في قلب الجهود المتعددة الأطراف في التصدي للتحديات العالمية"، اعتمد الوزراء إعلاناً سياسياً أكدوا فيه، في جملة أمور، على أن التوصل لحل عادل ودائم وسلمي لجميع جوانب قضية فلسطين، استناداً إلى المعايير المعتمدة دولياً والمكرسة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يجب أن تظل أولوية في جدول أعمال الحركة ومسؤولية مستمرة للأمم المتحدة إلى أن يتم حلها بشكل مرض بجميع جوانبها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تؤكد الدول الأعضاء في الحركة مرة أخرى أن هذا الظلم التاريخي المستمر، والاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المستمر على مدى 54 عاماً في صميمه لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وهو مصدر انتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ويتطلب اهتماماً وإجراءات عاجلة، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الأيدي بشأن هذه المسألة ولا يمكنه قبول الحجج القائلة بأنها مسألة مستعصية على الحل أو أن السلام غير ممكن في الوقت الحالي. وتوافق الآراء الدولي بشأن إيجاد حل عادل هو توافق ثابت وواضح. ولدينا أدوات سياسية ودبلوماسية متعددة الأطراف لتيسير التوصل إلى حل سلمي ويجب أن نستخدمها بمسؤولية وبصورة عاجلة.

ويتحمل مجلس الأمن بصفة خاصة مسؤولية واضحة عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يلتزم بواجباته بموجب الميثاق، وأن يعمل على تنفيذ قراراته، التي تشكل الأساس لحل سلمي وعادل ودائم للنزاع. ولا يمكن أن تكون قضية فلسطين استثناء للقانون الدولي وسلطة مجلس الأمن. ولذلك، لا نزال نشعر بقلق بالغ لأن هذا الجهاز لم يتمكن، لفترة طويلة جداً، من الوفاء بولايته بشأن هذه المسألة الهامة، ولا سيما بسبب استخدام حق النقض من جانب عضو واحد من أعضائه الدائمين. ويدعو أعضاء الحركة مجلس الأمن إلى التغلب على حالة الشلل التي أصابته والوفاء بواجباته بموجب الميثاق تجاه قضية فلسطين، واستعادة مصداقية هذا الجهاز والوفاء بالتزاماته نحو تحقيق حل عادل وسلمي لهذا النزاع الذي طال أمده والظلم المأساوي.

ولا تزال حركة بلدان عدم الانحياز تعتقد أن القرار 2334 (2016)، الذي أعاد تأكيد قرارات مجلس الأمن العديدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة، يوفر الطريق الأكثر فعالية وقابلية للتحقيق لإرساء السلام، ويحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق نتيجة عادلة على أساس حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، وفقاً لمرجعيات السلام التي أقرها المجتمع الدولي منذ فترة طويلة، وهي قرارات الأمم المتحدة ذات

الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، فضلا عن كفالة إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل لحل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة 194 (د-3).

ولذلك نكرر التأكيد على دعوة الحركة إلى الامتثال الكامل للقرار 2334 (2016) وتنفيذ أحكامه والتزاماته على نحو فعال، ولا سيما من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ويشمل ذلك احترام التزامات الدول فيما يتعلق بالتمييز، وهي مسألة أساسية لكفالة المساءلة. كما نؤكد على ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل، على نحو ما دعا إليه القرار 2334 (2016)، وندعو مجلس الأمن إلى دراسة جميع السبل والوسائل العملية لضمان تنفيذه، كما تعهد بذلك.

وبالمثل، تواصل الدول الأعضاء في الحركة الدعوة إلى الاحترام الكامل لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ووضع القدس الشرقية المحتلة، وتنفيذها. ومن شأن احترام قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي أن يهيئ الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال، وحل النزاع من جميع جوانبه بشكل عادل، وجعل السلام والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين حقيقة لصالح الشعبين والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات فورية، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمعالجة الحالة في الميدان، التي اتسمت بالعنف المتزايد، ولا سيما العنف الذي يرتكبه المستوطنون، والإرهاب والتوترات التي يجب تخفيف حدتها على وجه السرعة، وتهيئة بيئة ملائمة سعيًا لتحقيق السلام. ويجب أن يشمل ذلك وقف جميع التدابير الأحادية وغير القانونية، التي لا تؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على مواصلة اتباع سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تقوض قرارات مجلس الأمن والوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس والأماكن المقدسة فيها إنما هي أعمال استقرائية وخطيرة، وتدمر آفاق السلام ولا ينبغي لأي بلد أن يدعمها أو يحتفي بها. ويجب إدانة تهديدات المسؤولين الإسرائيليين بالضم واستمرار الأنشطة الاستيطانية والتشريد القسري للأسر الفلسطينية من ديارها وأراضيها إدانة قاطعة. ويجب رفض أي إجراءات تتخذ في هذا الصدد فوراً باعتبارها لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، ويجب أن تقابل بتدابير حازمة للمساءلة عن هذه الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك التدابير القانونية المضادة.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى الاحترام الكامل للوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة وللوصاية التاريخية الهاشمية التي يمارسها جلالته الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك الأردن، على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة وحماية قدسية الأماكن المقدسة.

وتشيد حركة عدم الانحياز بجهود جلالته الملك محمد السادس بصفته رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وترحب الحركة ببناء القدس الذي وقعه جلالته الملك محمد السادس، عاهل المغرب، وقداسة البابا فرنسيس في الرباط في 30 آذار/مارس 2019 للتأكيد على الدور الهام للقدس بوصفها مدينة تسامح واحترام متبادل بين أتباع الديانات السماوية الثلاث وضرورة المحافظة على خصوصياتها ومعالمها كمدينة للتعايش السلمي.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، لا تزال الحالة تثير قلقاً بالغاً لدى الحركة، ولا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة، التي لا تزال للأسف تتدهور يوماً بعد يوم. وتكرر حركة عدم الانحياز دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي لا يزال يتسبب في معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية لا توصف لأكثر من مليوني طفل وامرأة ورجل فلسطيني في غزة. ويجب معالجة هذه الأزمة معالجة شاملة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي سياق الدعوات الصريحة والمسؤولية الرئيسية عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي غير المشروع والعُدواني للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام 1967.

ولعدم وجود حل، تجدد الدول الأعضاء في الحركة دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. ولذلك، تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، في تخفيف محتهم وتدعو إلى دعم ولاية الأونروا دعماً كاملاً لكفالة استمرار برامجها الحيوية وإسهامها في الاستقرار الإقليمي. وفي ضوء استمرار النقص المالي، نحث المجتمع الدولي على تزويد الأونروا بتمويل كاف يمكن التنبؤ به لكفالة استمرار عملياتها التي لا غنى عنها في جميع ميادين العمليات.

وبما أن إسرائيل قد تخلت بوضوح عن التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، كما نصت على ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، فإننا كذلك نكرر دعوتنا الطويلة الأمد إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وهذا أمر ملح من أجل التخفيف من وطأة انعدام الأمن التي يعانيها السكان تحت الاحتلال ومنع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. ولن يؤدي عدم القيام بذلك إلا إلى المزيد من التصعيد والفقدان المأساوي للمزيد من أرواح المدنيين.

ونعرب مجدداً في ذلك الصدد عن شعورنا بالقلق الشديد إزاء عدم مساءلة إسرائيل عن جميع الانتهاكات التي ارتكبتها والتي يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب. فغياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب ويؤدي إلى تكرار الجرائم ويزعزع استقرار الحالة في الميدان، مما يزيد من تقليص احتمالات تحقيق السلام. وما زلنا ندعو إلى اتخاذ إجراءات دولية، لا سيما من قبل مجلس الأمن، لضمان وقف الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بصورة ممنهجة ضد المدنيين من السكان الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها، والمساءلة عنها. ونعيد التشديد على أنه لا بد لإسرائيل من أن تقي بواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي ويجب أن تُحاسب إذا استمرت في ازديادها الصارخ لهذه الهيئة وللتزاماتها القانونية الدولية.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستأخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1981، الذي يرمي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للمنطقة وهيكلها المؤسسي، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لفرض ولايتها وإدارتها هناك، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. ونطالب إسرائيل مرة أخرى، في ذلك الصدد وتمشياً مع موقفنا المبدئي، بالالتزام بالقرار 497 (1981) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدودها في 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً للقرارين 242 (1967) و 338 (1973). وبالإضافة إلى ذلك، نكرر إدانتنا للإعلان التعسفي والأحادي الجانب للولايات المتحدة الأمريكية بشأن "الاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل" ونجدد دعوتنا لمجلس الأمن إلى إدانة ذلك العمل الاستفزازي إدانة قاطعة.

وعلاوة على ذلك، تؤكد الدول الأعضاء في الحركة ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر حتى الخط الأزرق، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار 1701 (2006).

في الختام، نغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا المجتمع الدولي إلى العمل بشكل جماعي ومسؤول لتعزيز القانون الدولي وبذل كل الجهود اللازمة لدعم القضية الفلسطينية العادلة، التي يتمثل هدفها النهائي في وضع حد لهذا الظلم التاريخي والخطير. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، ونجدد دعمنا للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو أ. كاراسو

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أهنيئ النرويج ووزيرة الخارجية أنيكن هويتلدت على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت بشأن أحد أقدم البنود في جدول أعمال مجلس الأمن. كما أود أن أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

كما سمعنا مرارا، تتواصل دائرة العنف في الشرق الأوسط. ولن يكون هناك حل حقيقي ودائم للنزاع من دون إرادة سياسية من كلا الجانبين. فعدم التوصل إلى حل للنزاع لا يؤثر على السكان الفلسطينيين فحسب، بل كذلك يؤثر تأثيرا مباشرا على الشعب الإسرائيلي. وتود كوستاريكا أن تعرب في ذلك الصدد عن قلقها إزاء المسائل التالية:

أولا، لا تزال حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خطيرة، ولا سيما بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وتكرر كوستاريكا التأكيد على ضرورة ضمان حماية رفاه شعوب الأراضي المحتلة وحقوقها الإنسانية، بما في ذلك السجناء والمحتجزون والعاملون في المجال الإنساني، مثل خوانا رويس سانشيس رشماوي، لا سيما خلال أزمة صحية خطيرة مثل الأزمة الحالية العابرة للحدود والمجتمعات. وبالمقابل، ندرك ونعيد تأكيد ضرورة حماية الحقوق الإسرائيلية في الأمن والسلام مع إيلاء نفس القدر من الاهتمام لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك عدم التمييز وحرية التنقل. فاحترام حقوق الإنسان أمر غير قابل للتفاوض.

ثانيا، شهدنا في عام 2021 أعلى مستوى من عنف المستوطنين منذ عام 2012. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سجل أكثر من 400 هجوم من المستوطنين على الفلسطينيين خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2021. ولذلك، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء توسيع المستوطنات غير القانونية والعنف المتصل بالمستوطنين وهدم ومصادرة المنازل الفلسطينية، التي تتفاقم باطراد. وعلى وجه الخصوص، نشجب إنشاء فضاء تجاري وترفيهي في معاليه أدوميم، المعروفة الآن باسم ميشور أدوميم، في الضفة الغربية المحتلة. ويسعى ذلك المشروع إلى تطبيع عملية ضم الأرض الفلسطينية المحتلة.

وعلاوة على ذلك، مرت خمس سنوات على اتخاذ القرار 2334 (2016)، الذي يدعو إلى إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومع ذلك لا تزال إسرائيل تتجاهل تلك الأحكام. ونحث مجلس الأمن على تحمل المسؤولية لضمان الامتثال لقراراته. كما ندعو الطرفين بقوة إلى اعتماد نهج يقوم على المساواة والاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وأخيرا، نحث كلا الجانبين على تجنب الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات وتقوض آفاق استئناف المفاوضات وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. والحفاظ على جدوى حل الدولتين وتعزيز وقف إطلاق النار الذي أعلن في 20 أيار/مايو 2021 مسألتان رئيسيتان يجب أن تستمر في توجيه المناقشات. ونحث الدولتين على استئناف عملية السلام وفقا للمعايير القانونية الدولية المعترف بها، استنادا إلى حدود عام 1967 وقرارات مجلس الأمن.

المرفق الثالث

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

السيدة الرئيسة،

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنئة بتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر يناير الجاري، متمنياً لكم التوفيق في قيادة أعمال المجلس.

كما أتوجه بالشكر للإحاطة المقدمة من السيد تور فينسلاند المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عن تضامن مصر مع بيانات كل من حركة عدم الانحياز والمجموعتين العربية والإسلامية في هذا الصدد.

السيدة الرئيسة،

على الرغم من مرور خمسة أعوام منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016 خلال عضوية مصر في مجلس الأمن، الذي أكد على ضرورة وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي والفرقة ما بين الأراضي التي احتلت عام 1967 وباقي إسرائيل، إلا أن الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة شهدت المزيد من التدهور من خلال التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، ومحاولات طرد العائلات الفلسطينية من الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، بما في ذلك تلك التي تم بناؤها من خلال الأطراف المانحة، وتزايد عمليات قتل الفلسطينيين العزل، خاصة الأطفال، على يد قوات الاحتلال والمستوطنين دون توفير أدنى حماية للفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال. بالإضافة إلى قيام إسرائيل بإصدار قرار بتصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية باعتبارها منظمات إرهابية على الرغم من كونها منظمات شريكة للجهات المانحة الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة.

هذا، ولم تسلم الأماكن المقدسة في القدس الشرقية من انتهاكات قوات الاحتلال والجماعات الدينية المتشددة، حيث كانت تلك الانتهاكات في الحرم الشريف هي السبب وراء التصعيد الأخير بين الجانبين خلال شهر مايو الماضي، مما أسفر عن سقوط عشرات الشهداء. وهو ما سبق أن حذرت منه مصر مراراً، مؤكدة ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس الشرقية في ظل ولاية المملكة الأردنية الهاشمية. وبالرغم من ذلك، فقد سعت مصر لاحتواء الموقف ووقف إطلاق النار بالتعاون مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، بجانب الإعلان عن تخصيص مصر لمبلغ 500 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة عبر مشروعات تقوم بتنفيذها الشركات المصرية. كما تواصل مصر جهودها لتثبيت وقف إطلاق النار، وبحث سبل استئناف المفاوضات عبر استضافة اجتماع سداسي خلال الشهر الماضي بمشاركة وزراء الخارجية ورؤساء أجهزة المخابرات في كل من دولتي الأردن وفلسطين الشقيقتين.

إن المسؤولية التاريخية لمصر تجاه القضية الفلسطينية ودفاعنا عن حقوق الشعب الفلسطيني، تدعونا مجدداً للتأكيد أن الحل الوحيد للخروج من الدائرة المفرغة للعنف وتجنب المزيد من إراقة دماء الأبرياء هو منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وعلى رأسها استقلال الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين.

ولكي يتم تحقيق هذا الهدف، فإن الأمر يتطلب منا تهيئة المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات عبر وقف كافة الإجراءات الأحادية وعلى رأسها الاستيطان، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها، ودعم السلطة الفلسطينية ووكالة الأونروا من أجل قيام الأخيرة بولايتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين بصورة كاملة.

السيدة الرئيسة،

وعلى المستوى الإقليمي، تدعم مصر جهود السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وتعرب عن تطلعها للتعاون معه ومساعدته في إنجاز مهمته نحو تحقيق التسوية الشاملة للأزمة اليمنية، من خلال التوصل لحل سياسي يضمن وحدة وسيادة واستقلال اليمن، ويولي طموحات الشعب اليمني وينهي معاناته الإنسانية، وذلك وفقاً للمرجعيات الأساسية للأزمة، والتي تتمثل في قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015)، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل.

إن الاهتمام الذي توليه مصر لدعم الجهود الأممية في كل من سورية واليمن يتأسس على أهمية دفع مسار التسوية السياسية والتوصل لوقف شامل لإطلاق النار بموجب المحددات التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤكد مصر ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر فاعلية نحو دفع جهود التسوية السياسية لتلك الأزمات وفرض وقف إطلاق النار ومكافحة الإرهاب والتنظيمات المسلحة غير المشروعة.

وتعرب مصر مجدداً عن قلقها البالغ إزاء استمرار عمليات الاستهداف المتبادل للسفن وتهديد حرية الملاحة الدولية. وتدين بأشد العبارات الهجمات الموجهة ضد المملكة العربية السعودية، وتساعد لجوء بعض الأطراف في المنطقة لاستخدام القوة خارج إطار الشرعية الدولية بالمخالفة للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل يهدد السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب استمرار ممارسات التدخل من جانب بعض دول الإقليم في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتغذية انقسامات طائفية توجب النزاعات.

السيدة الرئيسة،

تستمر مصر في دعم كافة الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في ليبيا، وعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المؤجلة بشكل متزامن وفي أسرع وقت، بما يوضع الأشقاء في ليبيا في موضع القيادة المرجو لمستقبلهم.

كما تعمل مصر على بذل مساعيها مع كافة الأشقاء في ليبيا لضمان الحفاظ على الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية الراهنة. وتتابع بقلق ما شهدته طرابلس مؤخراً من توترات ومعاودة بعض الميليشيات لرفع السلاح، فضلاً عن التأخر في خروج كافة القوات الأجنبية والمرتبقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستنتاجات مساري برلين وباريس. وفي هذا السياق، تدعم مصر جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وتأمل في تحقيق تقدم ملموس على صعيد توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في ليبيا، وهو مكون أساسي لتحقيق الاستقرار المنشود بالبلاد.

وتستمر مصر في دعم جهود الإصلاح الاقتصادي في ليبيا في إطار رئاستها المشتركة لمجموعة العمل الاقتصادية المنبثقة عن مسار برلين، من خلال توحيد المؤسسات الاقتصادية الليبية، وإنجاح خطة توحيد مصرف ليبيا المركزي، وإذكاء الشفافية في الإيرادات والصرف، بما يحفظ ثروات الشعب الليبي ويضمن اتفاقها فيما يحقق صالحه، ويحول دون تبديدها، ويصون حقوق كل إقليم.

السيدة الرئيسة،

ختاماً، تؤكد مصر أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وتجنب المزيد من العنف لن يتأتى تحقيقه دون الالتزام الكامل بمقررات الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة احترام السيادة والتكامل الإقليمي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بالإضافة إلى تحرير كافة الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 في فلسطين والجولان السوري.

وشكراً جزيلاً.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد حسين بحر العلوم

[الأصل: بالعربية]

بداية، يؤيد وفد بلدي الموقف العربي الموحد إزاء القضية الفلسطينية وكما جاء في بيان المجموعة العربية في نيويورك، والذي ألقاه بالنيابة عن المجموعة صاحب السعادة الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية. كما يؤيد وفد بلدي بيان مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه نيابة عن المجموعة صاحب السعادة الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان، ويؤيد كذلك بيان منظمة التعاون الإسلامي الذي ألقاه نيابة عن المجموعة صاحب السعادة الممثل الدائم للنيجر.

يتقدم وفد بلدي بالتهنئة إلى وفد النزوح الصديق لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ويُشيد بإتاحتكم الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعبير عن آرائها في هذه الجلسة المفتوحة بشأن موضوع يمس الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم لمناقشة ما يتعرض له باستمرار شعب دولة فلسطين وأراضيه المحتلة منذ أكثر من سبعة عقود من أعمال عدوان واضطهاد وقمع منافية تماماً لحقوق الإنسان والقانون الدولي، من قبل الكيان الإسرائيلي، القوة القائمة بالاحتلال، ويضع المجلس أمام تحدٍ حقيقي وحاسم في نصرة المظلومين من أبنائنا من الشعب الفلسطيني.

نطالب المجتمع الدولي الوقوف بحزم وبشكل قاطع ضد السياسات والأعمال الاستيطانية والعدوانية التي تركز لعملية التطهير العرقي والتغيير الديمغرافي وانتهاك حرمة دور العبادة والأماكن المقدسة التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال، وأن يعمل لإنصاف الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يتعرض لإبادة جماعية، واستعادة حقوقه المشروعة وفق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، واتخاذ التدابير الكفيلة بحماية المدنيين تحت الاحتلال، وإرغام القوة القائمة بالاحتلال على الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ووقف الإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية الهادفة لتهويد مدينة القدس الشريف والقضاء على طابعها الإسلامي العربي.

السيدة الرئيسة،

نؤكد مرة أخرى موقف العراق الداعم وغير المحدود للقضية الفلسطينية العادلة ولصمود الشعب الفلسطيني، ونكرر إدانة اقتحام قوات الكيان الإسرائيلي المستمر، القوة القائمة بالاحتلال، للمسجد الأقصى وممارستها لأعمال الترويع وبت الأعر بين صفوف المصلين المسلمين الغزل، وما تبعها من اعتداءات وحشية بحق شعبنا في دولة فلسطين، وإدانة ما صدر من قرارات غير قانونية وغير شرعية عن الاحتلال الإسرائيلي الغاصب بشأن القدس الشريف، ورفض المساس بالحق التاريخي في أرض فلسطين.

كما نُجدد موقف حكومة بلدي الثابت بأن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يأتي إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة الحقوق على خطوط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وعلى أساس الشرعية الدولية. ونحث على العمل لتنفيذ ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. ويرفض بلدي أي خطوة مخالفة للقانون الدولي بشأن القدس، ويدعو دول العالم التي لم تعترف بعد بالدولة

الفلسطينية إلى الاعتراف العاجل بدولة فلسطين، وإلى دعم تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق في بلوغ حقوقه المشروعة، لما في ذلك من أثر بالغ على تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

المرفق الخامس

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، آمال مدلي

يشرفني أن تتأس هذه الجلسة وزيرة خارجية النرويج، معالي السيدة أنكنين هويتيلدت، وهي تدرك الدور التاريخي والنشط لبلدها كصانع وشريك للسلام في المنطقة.

نشكر النرويج على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية على المستوى الوزاري ونأمل أن تسهم في "الجهود المتجددة لإيجاد أفق سياسي لحل النزاع" كما تطمح المذكرة المفاهيمية. وكخطوة إيجابية نرحب بالاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، الذي عقد في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

لا يمكن تحقيق السلام الحقيقي في الشرق الأوسط - سلام عادل ودائم وشامل - إلا بإقامة الدولة الفلسطينية. وذلك جوهر مبادرة السلام العربية لعام 2002 التي اعتمدت قبل 20 عاما في مؤتمر القمة العربي في بيروت، والتي لا تزال صالحة حتى اليوم كما كانت قبل عقدين من الزمن. تقدم مبادرة السلام العربية حلا شاملا للصراع على أساس صيغة الأرض مقابل السلام وعلى أساس المعايير المتفق عليها دوليا والقانون الدولي المتجذر في جميع القرارات ذات الصلة ولا سيما القرارات 242 (1967)، 338 (1973) ومؤخرا القرار 2334 (2016) التي تشكل المواقف القانونية والسياسية الموحدة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

وبالرغم من كل الجهود الدولية وقرارات هذا الجهاز، لا يزال الواقع في الميدان يزداد سوءا بالنسبة للفلسطينيين خلال أكثر من 70 عاما. ولم يتغير الواقع القاسي للاحتلال - حيث لا تزال حملات العدوان العسكرية الإسرائيلية في غزة وسياسة الاستيطان التوسعية المقترنة بهدم المنازل الفلسطينية لإفساح المجال للمستوطنين الإسرائيليين والجهود الرامية إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية - تشكل الواقع اليومي للفلسطينيين. ويستمر كل ذلك بشعور متزايد بالإفلات من العقاب.

ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته عن تحقيق السلام والأمن للشعب الفلسطيني بتنفيذ قراراته وإيجاد أفق سياسي يقوم على احترام القانون الدولي وتجاوز مجرد عبارات الإدانة. إن إطالة أمد هذا الوضع الراهن الذي لا يمكن تبريره لن يؤدي إلا إلى القضاء على أي أفق لإقامة الدولة الفلسطينية.

لقد حذر رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد فيليب لازاريني، مرة أخرى من أن نقص تمويل الوكالة في الأجل الطويل يشكل تهديدا "وجوديا" لملايين اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في لبنان. وفي كانون الأول/ديسمبر رافقت الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، في زيارته إلى مدرسة للاجئين في طرابلس في شمال لبنان. ورأيت وسمعت أطفالا فلسطينيين فقراء - لجأ بعضهم مرتين بعد أن فروا من الحرب الأهلية في سوريا حيث كانوا يعيشون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - يخبرون السيد غوتيريش بأنهم ينامون جائعين ليال عديدة في الأسبوع لأن أسرهم لم تعد قادرة على إطعامهم. إنه أمر مفرح ولا ينبغي أن ينام أي طفل جائعا.

كما أن الخدمات التي تقدمها الأونروا أساسية لتوفير سبل العيش لهؤلاء الأطفال الفلسطينيين. لقد أدت التخفيضات في التبرعات المقدمة للأونروا، بالإضافة إلى الجائحة، إلى بؤس حياة الآلاف من الأطفال

اللاجئين الفلسطينيين. لذلك نناشد مجلس الأمن وجميع الدول المحبة للسلام والأطفال أن تكفل تمويلًا مستدامًا ويمكن التنبؤ به للأونروا.

وكما ذكرت، زار الأمين العام بيروت في كانون الأول/ديسمبر حاملاً رسالة تضامن بمناسبة عيد الميلاد في وقت كان فيه الشعب اللبناني يعاني من أزمات متعددة، من الجائحة إلى الأزمة المالية إلى ما بعد انفجار ميناء بيروت. وتفاقم ذلك الوضع بسبب الأزمة السياسية التي حالت دون اجتماع الحكومة لحل المشاكل اليومية للسكان. ورحب الجميع من مختلف الأطياف السياسية في لبنان برسالة الأمين العام وزيارته. وكان لدعوته إلى الحوار والوحدة أثر إيجابي على الأجواء في البلد.

واليوم نرحب بذلك التطور الإيجابي بعد مرور شهر من زيارة الأمين العام حيث تستأنف الحكومة عقد اجتماعاتها ويستعد البلد للانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر عقدها في أيار/مايو 2022. وهناك الكثير من الأمل في أن تبعث تلك الانتخابات زخماً جديداً في الحياة السياسية للبلد. إن الاجتماعات الحكومية المقبلة هامة لإعادة البلد إلى مساره الصحيح نحو تحقيق الاستقرار السياسي والمالي باتخاذ خطوات لإخراج البلد من أزمته المالية بمساعدة المؤسسات الدولية وأصدقاء لبنان.

يقدر لبنان تقديراً عالياً الدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في السلام والأمن في جنوب لبنان وهو ممتن للبلدان المساهمة بقوات على التزامها المستمر منذ عقود بحفظ السلام في لبنان.

إن الانتهاكات الإسرائيلية اليومية لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية في انتهاك للقرار 1701 (2006) تزيد من حدة التوتر في المنطقة وتمثل تهديداً للسلام والأمن. ولكن وجود القوة المؤقتة ودورها في خفض التصعيد والحد من التوتر أمران أساسيان للحفاظ على الوضع الراهن ومنع أي سوء تقدير أو تصعيد على الحدود. ولا تزال الحكومة اللبنانية ملتزمة بتنفيذ القرار 1701 (2006) برمته، وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية.

أذن مجلس الأمن للقوة المؤقتة في القرار 2591 (2021)، الذي جدد ولاية القوة، باتخاذ تدابير مؤقتة وخاصة لدعم ومساعدة الجيش اللبناني في توفير ما يتصل بذلك من مواد غير فتاكة إضافية ودعم لوجستي إضافي، بسبب الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان. وتأتي هذه الأحكام في وقتها المناسب جداً وهناك حاجة إليها، كما أنها تزيد من إبراز الدور الهام الذي تضطلع به القوة في لبنان.

إن الشرق الأوسط مهياً لمستقبل مختلف، مستقبل سلام. والطريق نحو السلام طريق معروف جيداً، والجميع يعرف ما هو مطلوب للتوصل إلى هذا السلام الذي قُطعت لأجله وعود كثيرة. إننا بحاجة إلى صانعي سلام وأناس شجعان لبدء الرحلة. وآمل أن يتمكن مجلس الأمن من أن يُرينا الطريق قريباً.

المرفق السادس

بيان البعثة المراقبة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بوصفي رئيساً لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي، بأن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في المنظمة.

تجري مداولاتنا اليوم بينما نتفاقم الحالة في الشرق الأوسط بشكل خطير، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي الواقع، كان عام 2021 أكثر السنين دموية منذ عام 2014 من حيث الخسائر في الأرواح والجرائم التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي.

يبدأ العام الجديد 2022 ببقاء القضية الفلسطينية كأبرز تحد على جدول الأعمال السياسي الدولي. وقد شهد العام الماضي تصعيداً من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لممارسات الفصل العنصري، والتوسع الاستيطاني الاستعماري، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومما يؤسف له أن فشل مجلس الأمن في مساءلة إسرائيل عن هذه السياسات غير القانونية قد شجّع إسرائيل على رفض التقيد بأي من قرارات المجلس في تحد صارخ للمجتمع الدولي.

وطوال العام الماضي، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام القوة المفرطة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين مع إفلاتها من العقاب، مما تسبب في وقوع وفيات وإصابات، بما في ذلك بين الأطفال والنساء والمسنين. كما قامت إسرائيل بحماية المستوطنين اليهود المتعصبين وشجعتهم على تشكيل جماعات مسلحة وحمل الأسلحة لترويع المدنيين الفلسطينيين، والعيث فساداً، وإطلاق النار، والاعتداء على الناس، وصدّ السيارت، ومداومة المدن، وإضرار النار في المباني، وتخريب المنازل والممتلكات والمحاصيل والمساجد والحقول الزراعية.

وفي هذا الصدد، نحذّر مسبقاً من أن هذه الأعمال غير القانونية، إذا تُركت دون رادع، ستزيد من جراءة السلطة القائمة بالاحتلال والمستوطنين المتعصبين على مواصلة ارتكاب الانتهاكات والجرائم ضد الشعب الفلسطيني وإثارة المزيد من العنف على نطاق واسع، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار والفوضى التامّين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة.

ولا يمكن النظر إلى التحديات والتطورات الخطيرة السائدة بمعزل عن التدابير غير القانونية الأخرى والأعمال الأحادية الجانب التي يتخذها الإسرائيليون بهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي والسياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة قسرية وغير قانونية، ولا سيما استهداف مدينة القدس المحتلة. ما برحت هذه المدينة تواجه محاولات إسرائيلية لا نهاية لها لعزلها وتهويدها من خلال بناء المستوطنات وأعمال الحفريات والتوغلات وتدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والاستيلاء على الممتلكات وهدم المنازل ومحاولات طرد الأسر الفلسطينية من منازلها بصورة غير قانونية، من بين انتهاكات أخرى.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن القدس الشرقية لا تزال جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، والتي تم رفض ضم إسرائيل غير القانوني لها ولا يزال المجتمع الدولي لا يعترف به. ولذلك ندعو مجلس الأمن إلى العمل على وجه السرعة لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، على الوقف الفوري لأعمالها وتدابيرها غير القانونية والامتنال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

يعاني آلاف السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم المسنون والأطفال والنساء والسجناء المرضى، بالإضافة إلى 500 معتقل إداري، من تدابير غير قانونية وغير إنسانية وقمعية في السجون الإسرائيلية. ويجب أن تتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن سلامة جميع السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم السجناء ناصر أبو حميد المصاب بالسرطان والذي يحتاج إلى رعاية صحية عاجلة. وتدعو منظمة التعاون الإسلامي إلى الإفراج دون تأخير عن السجناء المرضى والمعتقلين إدارياً المحتجزين دون محاكمة أو تهمة، وإلى الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الإنسانية واتفاقيات جنيف ذات الصلة، وإطلاق سراح جميع النساء والأطفال الفلسطينيين الذين تحتجزهم بصورة غير قانونية في سجونها.

ولا يزال ملايين اللاجئين الفلسطينيين، نتيجة لإنكار إسرائيل المستمر لحقوقهم المشروعة واحتلالها الاستعماري غير المشروع، يعانون عقوداً من النزوح والتجريد من الملكية والظلم. وتتفاقم محتهم في الوقت الذي تشهد فيه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أزمة تمويل غير مسبوقة. ونحن على ثقة بأن التعاون والعمل المشترك من جانب جميع الجهات الفاعلة الدولية في تقاسم الأعباء وفي دعم التكاليف الأساسية للأونروا بشكل كاف ويمكن التنبؤ به سيخفف من شدة هذه التحديات ويعزز قدرة الوكالة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين في جميع مجالات العمل في هذه الأوقات العصيبة.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي أن التصدي للتحديات السياسية في فلسطين ينبغي ألا يلقي بظلاله على الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي زاد من تفاقمها قرار السلطات الإسرائيلية بمواصلة احتجاز عائدات الضرائب الفلسطينية. يشكل هذا القرار غير القانوني انتهاكاً للقانون الدولي والتزامات إسرائيل بموجب الاتفاقات الموقعة ويزيد من تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية والإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد أن مجلس الأمن والمجموعة الرباعية الدولية، إلى جانب الجهات الفاعلة الرئيسية الدولية الأخرى، ينبغي لها الاضطلاع بمسؤولياتها والإسهام في إحياء مسار سياسي مجد وذي مصداقية لتحقيق حل عادل وشامل ودائم يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولن تدخر منظمة التعاون الإسلامي، من جانبها، جهداً في دعم الشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال في دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، وحل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د-3). تلك هي العناصر الأساسية لما سيكون سلاماً عادلاً ودائماً وشاملاً، وتدعو المنظمة مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل إلى بذل كل الجهود الضرورية والجادة للنهوض بتحقيق هذا الحل العادل دون إبطاء.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة علياء أحمد بن سيف آل ثاني

السيد الرئيس،

نشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية الهامة. ونعرب عن التقدير للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته وعلى جهوده الحثيثة.

لا يزال العالم منشغلاً بالتحديات المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، وليست منطقة الشرق الأوسط بمعزلٍ عن تلك التحديات، هذا في الوقت الذي ما زالت تشهد فيه أزمات متواصلة، بما تُخلفه من معاناة إنسانية وغياب الأمن والاستقرار. وهو ما ينبغي أن يُشكل حافزاً للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لبذل كل الجهود الممكنة لمعالجة هذه الأزمات والتصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن في المنطقة.

إن أقدم هذه القضايا هي القضية الفلسطينية، التي لا زالت بانتظار التسوية حيث يتواصل الاحتلال والاستيطان غير المشروع في انتهاك صريح لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وبما يصاحب ذلك من الممارسات الظالمة التي تشمل ضم أراضي الفلسطينيين بغير حق وحرمانهم من مواردهم الطبيعية والاستيلاء على ممتلكاتهم وهدمها وتشريدهم منها. وفي ظل الاحتلال، تتكرر الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية، مما يعكس محاولات لتهويد الأماكن المقدسة بدون أي التزام بأحكام القانون والمواثيق الدولية، كاقترام المسجد الإبراهيمي مؤخرًا. كما تتكرر الاعتداءات على الفلسطينيين العزل كما حدث في بلدات وقرى شمال نابلس. وهذا ما يؤكد الحاجة لأن ينهض المجتمع الدولي بمسؤولياته حيال حماية الشعب الفلسطيني ومقدساته الدينية ووقف الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان والقوانين والمواثيق الدولية.

إننا نجدد التأكيد على موقف دولة قطر الداعم لمتن الشعب الفلسطيني الشقيق بسائر حقوقه غير القابلة للتصرف. وفي إطار إدراك دولة قطر لضرورة معالجة الوضع الإنساني والاقتصادي الصعب للشعب الفلسطيني، والتزامها بدعم الشروط المواتية لإحلال السلام والاستقرار، لا زالت في مقدمة الدول التي تقدم الدعم الإغاثي والإنساني والتنموي، بما في ذلك جهودها المستمرة في قطاع غزة التي تشمل برنامج المساعدة النقدية وتوريد الوقود ومواد البناء الأساسية للمساهمة في تحسين ظروف المعيشة لسكان القطاع.

ونؤكد كذلك على الموقف الثابت لدولة قطر الداعم للجهود الرامية إلى تسوية القضية الفلسطينية وتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط. فالتسوية العادلة والدائمة والشاملة تستوجب إنهاء احتلال سائر الأراضي العربية المحتلة والاستيطان وحل مشكلة اللاجئين، وتمتع الفلسطينيين بحقوقهم غير القابلة للتصرف بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفق رؤية حل الدولتين، التي أجمع عليها المجتمع الدولي بوصفها السبيل الوحيد للخروج من النزاع. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة قطر أن نجاح أي مساعٍ للتوصل إلى هذه التسوية مرهون بالاستناد إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وأن يتم عن طريق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

بالنسبة للأزمة السورية، أكدت دولة قطر مرارا على أن إنهاءها يتطلب الحل السياسي وفقا لإعلان جنيف 1- وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015) بالكامل، وضمان المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بما فيها استخدام الأسلحة الكيميائية. كما أن دولة قطر لا زالت في مصاف أوائل الدول التي تقدم المساعدة اللازمة للتصدي للاحتياجات الإنسانية للشعب السوري الشقيق.

وبالنسبة لليبيا، تؤكد دولة قطر تطلعها إلى انتهاء الأزمة ومعاناة الشعب الليبي الشقيق، وتشدد على ضرورة ترسيخ التقدم المحرز في النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية، والمضي في عملية سياسية بقيادة ليبية ودعم من الأمم المتحدة، وتقديم العون إلى حكومة الوحدة المؤقتة للقيام بواجباتها وتوحيد مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات الأساسية والتنمية وعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل حر ونزيه وشامل.

وأما بالنسبة لليمن، فنعيد التأكيد على موقف دولة قطر الذي يحرص على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، ويتطلع إلى إنهاء الأزمة، وذلك من خلال التفاوض بين الأطراف اليمنية وعلى أساس مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار 2216 (2015). كما تواصل دولة قطر الاضطلاع بدور إنساني لدعم الشعب اليمني الشقيق بما في ذلك تقديمها مساهمة بقيمة 90 مليون دولار إلى برنامج الأغذية العالمي للمساعدة في تلبية احتياجات الأمن الغذائي العاجلة ودرء خطر المجاعة.

وختاماً، السيدة الرئيس، إن شعوب منطقة الشرق الأوسط المتأثرة بالأزمات المستمرة تستحق بذل كل الجهود الممكنة نحو إنهاء وتسوية الأزمات لكي تنعم بالأمن والاستقرار الذي تنتشده وتستحقه. ومن ناحيتها، فإن دولة قطر حريصة على مواصلة دورها الإيجابي لدعم كل ما من شأنه أن يحقق تلك الغاية. وشكرا لكم.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

أود أولاً، أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وأن أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته. وتقدر حكومة بلدي جهوده الدؤوبة وتقانيه في إحلال السلام في المنطقة.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها لحل الدولتين وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية فضلاً عن موقفها بأنه يجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وندعو إسرائيل وفلسطين على السواء إلى استئناف محادثات السلام ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي.

ويشعر وفد بلدي بالجزع إزاء تصاعد العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية وفي القدس وحولها. ولا يمكن تبرير أي من أعمال العنف من قبل أي جانب، ولا سيما تلك التي ترتكب ضد المدنيين، ويجب وقفها. ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الأفعال. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن المزيد من التصعيد الذي يقوض إمكانية تحقيق السلام الدائم. وفي هذا السياق، لا يزال وفد بلدي يساوره قلق بالغ إزاء نمو المستوطنات الإسرائيلية وعمليات الهدم والإخلاء. ولا تساعد هذه الإجراءات الأحادية في معالجة الوضع الراهن. ويجب عدم تكرار ما شهدناه في أيار/مايو 2021.

ووسط هذه التحديات المختلفة، ترحب جمهورية كوريا بعدد من التطورات الإيجابية: التواصل المستمر بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية والاتفاق بينهما الذي يشمل تخفيف الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، والحوار الاقتصادي بين الولايات المتحدة وفلسطين، وجهود الوساطة المستمرة التي تبذلها مصر. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الحكومة الإسرائيلية قد أقرت خطط الإسكان للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، يحيط وفد بلدي علماً بالرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في فلسطين وبارتفاع معدلات المشاركة فيها. ونتطلع إلى الجولة الثانية التي ستجرى في آذار/مارس 2022، كما هو مخطط لها.

ويرحب وفد بلدي بنتائج الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة الذي عُقد في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ويحيط علماً بالمناقشات البناءة بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن التعاون الاقتصادي بين الجانبين، بما في ذلك تعزيز حركة البضائع من وإلى قطاع غزة.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها القوي لتلك الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني الإنسانية والإنمائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ساهمت في عام 2021 بما يقرب من 7 ملايين دولار على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وإذ يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للقيام بذلك، فإنه يعرب عن بالغ قلقه إزاء التصعيد العسكري في اليمن. فقد تسبب هذا النزاع في خسائر منكرة بالخطر في صفوف المدنيين ولا سيما النساء والأطفال الذين يتضررون بشكل غير متناسب بهذا النزاع الذي طال أمده. وفي هذا السياق، تدين جمهورية كوريا استيلاء الحوثيين على السفينة التي ترفع علم الإمارات العربية المتحدة، وتحث الحوثيين على الإفراج الفوري عن السفينة والطاقم. وعلاوة على ذلك، ندين الهجمات الأخيرة على أبو ظبي، التي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم

عنها. وتدعو حكومة بلدي الأطراف المتحاربة إلى بدء الحوار من أجل عملية سلام تستند إلى مقترحات المبعوث الخاص غرونديبرغ. ونأمل أيضا أن يتعزز التعاون بشأن ناقلة النفط "صافر" بين الطرفين لمنع وقوع مأساة بيئية عالمية.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بمواصلة دورها البناء في النهوض بالسلام والاستقرار في المنطقة بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.
